نظريةُ التّعليلِ في النّحو العربي
عند ابن جنّي من خلال كتابه "الخصائص"

أ. سليم عواريب
جامعة قاصدي مرباح. ورقلة

ممّا لامريةَ فيه أنّ التعليل نشأ فتياً مع بداية التقعيد اللغوي، وزامن ظهورُه ظهورَ قواعد اللغة وأحكامها ،وتبرير تلك القواعد في سبيل الوصول إلى هدف اللغة العربية الأسمى، وهو حفظ القرآن الكريم من اللحن ،وتعليم اللغة العربية للأعاجم، وتشير الدراسات اللغوية القديمة منها والحديثة إلى أنّ أوّل عهد للعلل ظهر على يدي ابن أبي إسحاق الحضرمي، ثم الخليل، فقد قيل: إنّ أبا إسحاق الحضرمي « أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل»[1]،كما أنّ الزجاجي الذي ينسب إليه ظهور التعليل يعترف بنفسه بأنّ الخليل-قبله- أشار إلى العلل حينما سُئِلَ«عن العلل التي يعتلّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذْتها أم اخترعْتها من نفسك ؟فقال: «إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها .وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله،وإن لم ينقل ذلك عنها ،واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه فإن أكن اصبت العلّة فهو الذي التمست.وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ،عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها ،بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ،فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال:إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا.سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ،فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ،وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك.فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[2]،فمن كلام الخليل هذا نلمس جانباً من التعليل الذي يرجعه ابن أحمد الفراهيدي إلى الذات المميزة ،وإلى النظرة الخاصة.

غير أنّ أوّل بادرة في الكشف عن العلل، نراها بين طيات كتاب الإيضاح للزجاجي، الذي زعم أنّه لم ير «كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو»[3] .إلاّ أنّ اللافت للنظر، هو أنّ المتصفح للكتاب يجده يتحدّث عن أمور أخرى كذلك كأقسام الكلام، وتحديد الاسم والفعل والحرف، ومعرفة حدّ الاسم والفعل والحرف ،وجدلية اشتقاق الفعل من الاسم، أو العكس وهلّم جراً من المسائل التي تنأى عن العلّة ،ولقد أدركنا من خلال كلام محقق كتاب الإيضاح السيد مازن المبارك أنّ هدف وغاية الكتاب ليست هي التي ذكرها الزجاجي فقط، بل تتعدى ذلك إلى«

تقريب النحو من الفهم وتيسير الوقوف على أسراره،[و] تبيان قيمة النحو ،وضرورة إتقانه والدفاع عن الإعراب»[4].

وبعد أكثر من نصف قرن من الزمن، ظهرت أفكار جديدة ،وتقسيمات أخرى، كان صاحبها هو أبو الفتح عثمان ابن جني في كتابه الخصائص ،حيث أفاض فيها ،وصنّفها ،وانفرد باتّباع« منهج الفقهاء في استنباط العلل»[5]، حتى عُدّ أوّل من فصّل فيها، وخصّها بمباحث ليست بالقليلة ،وحسبنا ههنا أن نلخّص تلك النظريات في دراسةٍ لفكر ابن جني ،ونظرته للعلّة النحوية من خلال مصطلحاته وتسمياته التي وظفها في دراساته للتعليل، ليتسنّى للقارئ الكريم أن يتعرّف على بعض تلك المصطلحات التي استعملها ابن جني ،بوصفها تنظيراً في هذا المجال ،وذلك من خلال مُصَنَّفِهِ الخصائص.

وقبل أن نرى كلّ ذلك ،لا ضير أن نلقي نظرة على تعريف العلّة في اللغة وفي اصطلاح اللغويين والنحاة .

فالعلّة لغةً:«المرَضُ عَلَّ يَعِلّ واعْتَلّ أي مَرِضَ فَهُوَ عَلِيلٌ...واعْتَلّ عليه بِعِلَّة واعْتَلَّهُ إذَا اعْتَاقَه أَمرٌ...والعِلَّةُ الحَدَثُ يَشغُلُ صَاحِبَهُ عنْ حَاجَتِهِ، كَأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغلِهِ الأوّل...وهذا عِلَّة لِهَذَا أي سَبَب»[6]،فالعِلَّة إذن المرض والإعاقة والشاغل عن الحاجة والسَبَب. أمّا اصطلاحاً فهي «ما يجب بهالحكم...وقد يراد بالعلة المؤثر»[7]، والعِلَّة عند النحاة هي كل «وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه»[8].وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة ،والتي أشرنا إليها في بداية حديثنا عن العلّة ، إلاّ أنّ الدارسين يذهبون إلى أنّ أهمّ تأليف اتّسم بالشمول والتوسّع ،والدراسة الدقيقة والمفصلة ، تعود إلى ابن جني في كتابه الخصائص،« فقد أحاط بالعلّة من جميع نواحيها ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلاّ عرض لها بعمق ونفاذ بصيرة»[9]،فقد شغلت العلّة الجزء الأكبر من اهتمام ابن جني، فقد فاق عدد الأبواب التي دُرِسَت فيها العلّة الأبوابَ التي دُرِسَ فيها القياس، لذا فالعلّة والقياس من أكثر القضايا التي ركّز عليها ابن جني في الخصائص،فقد خصّص أكبر باب من أبواب كتابه للحديث عن العلّة، وهو ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، وتعرّض أثناء ذكر الفرق بين هذه العلل، إلى تعريف العلّة فقال: «وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام »[10] ،وإن كان يقصد في هذا الموضع علل الفقه؛ ويبدو أنّه أوّل من أشار إلى هذا العمل في التفريق بين علل كلّ علم من العلوم التي تأثّر بها في عرض أصوله النحوية، والأنواع الثلاثة هي:

العلّة الفقهية:قال« وهي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفيّة عناّ غير بادية الصفحة لنا»[11]،كترتيب مناسك الحج وكذا فرائض الطهور والصلاة لِمَ جُعِلت خمس في اليوم والليلة ؟ وما حال الحكمة والمصلحة فيها.

العلّة النحوية:علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء،« ذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»[12]،فهو يرى أنّ علّة النحويين ظاهرة تأنس لها النفس ،وذلك أنّها تدل على الحقيقة التي يجب أنْ يكون عليها الكلام العربي كعلّة رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وأنْ لا سبيل لعكس الحال لأنّ فعلهم هذا أحزم،« وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته

ونصب المفعول لكثرته ولك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[13]،فهي علل تُجلي حقيقة الكلام العربي.

العلّة الكلامية: وهي أقرب إلى علل النحويين، تعتمد على البراهين العقلية[14].

وفي الباب نفسه نجده يقسم العلّة إلى ضربين:

1-قسم واجب لابد للطبع منه، يسميها(العلّة البرهانية) كقلب الألف واواً للضمة وياءً للكسرة قبلها نحو:سائر: سُويئِر أمّا الياء فنحو قولك:قرطاس :قُريطِيس لأنّه لا يصح أنْ تقع الألف الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ،فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمة قبلها.

2-قسم يمكن تحمله إلاّ أنّه على تجشّم واستكراه له، مثل قلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو:عُصَيفير وعَصَافِير مع الإمكان من تصحيح الواو بعد الكسرة على مشقة فتقول عُصَيفِور وعَصَافِور، وهاتان العلّتان تقابل أنواع العلل عند الزجاجي(التعليمية والقياسية والجدلية) من حيث القبول والرفض، إلاّ أنّ ابن جني جعلها واجبة(برهانية) ومُتَحَمَّلَة[15]،فهو هنا يسير على خطى الزجاجي في تقسيم العلل إلى ما لابد منه، وهي القسم الأوّل ،وأخرى ليست ضرورية ومفضية إلى الجدل فقط، وهي التي تفنّن النحاة القدامى في تسميتها، وهي التي طعن فيها النحاة المتأخرون.

تخصيص العلل:

وتخصيص العلّة «هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور لمانع»[16]،أو أن يتخلّف الحكم مع وجود العلّة[17].

فيرى ابن جني أنّ علل النحويين مثل علل الفقه، يجري معظمها مجرى التخفيف ،ويرى أنّها علل تتميز بالتخصيص، ولو أراد أحد نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان مخالفاً للقياس؛ أي أنّ هذه العلل ليست مطلقة بل مقيدة، حتى لا يقدح فيها إذا خرجت وتخلّفت عن معلولها، ويضرب ابن جني أمثلة على ذلك فيقول:«ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد...وكذلك لونصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال»[18]،ويرى أنّ علل المتكلمين ليست كذلك ؛لأنّ إجتماع السواد والبياض في محلّ واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، ويخلص ابن جني من هذا إلى تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين ،وإن تقدمت علل المتفقهين[19]،وإن عدم تخصيص العلّة يؤدي إلى القدح بها وانتقاضها[20]، وفسادها، وهذا المصطلح مستعار من أصول الفقه[21].

الاحتياط في العلّة:

والاحتياط« هو فعل ما يتمكن به من إزالة الشك.وقيل: التحفظ والاحتراز من الوجوه لئلا يقع في مكروه ...وقيل:هو الأخذ بالأوثق من جميع الجهات»[22] ،ويريد به ابن جني أنّ القائل اضطر إلى تخصيص العلل، لأنّه لم يحتط في وصف العلّة ،ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِنَ الاعتذار بتخصيصها وذلك عند قوله في علّة قلب الواو والياء ألفاً إنّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين نحو:قام وباع ،لكن يقال له قد صحتا في نحو غزوا ورميا ،فكأنّ المعلل لم يحتط، ويقول ابن جني وإنّما الأصل« أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً أنّهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلها وعري الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما

لابدّ من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنّهما يقلبان ألفاً»[23].

العلّة الموجبة والعلّة المجوّزة:

وهما مصطلحان استُخدما في التعبير عن أنواع العلّة باعتبار آخر لدى ابن جني، وعقد لهما باباً للفرق بينهما:

العلّة الموجبة: وهي العلل الواجبة الحكم المستنبطة من كلام العرب، ولا مناص من الخروج عنها، مثل وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف[24]،« فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب»[25].

العلّة المجوّزة: وهي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافية لغيره نحو: قلب واو (وُقِّتَت) همزة أي إلى(أُقِّتَت) ،فيقول ابن جني: «أنّ الواو انضمت ضماً لازماً وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول(وُقِّتَت) فهذه علّة الجواز إذاً لا علّة الوجوب»[26].ومن ذلك، الأسباب الداعية للإمالة[27]،هي أيضاً علّة جواز[28]،فضلاً على أنّ ابن جني يفرّق بين مصطلحي العلّة والسبب، فيسمي العلّة المجوزة سبباً، والعلّة الموجبة علّةً .

العلّة وعلّة العلّة وتتميم العلّة:

فالعلّة وعلّة العلّة هو عنوان باب عقده ابن جني ،وأصل مصطلح (علّة العلّة) لابن السراج[29] ،وقد مثّل لذلك برفع الفاعل في السؤال عن علّة رفعه ،فيقال ارتفع بفعله فإن قيل:ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علّة العلّة،أمّا ابن جني فيسميها شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلّة، و إنّ تسمية ابن السراج، إنّما هي تجوّز في اللفظ، وكان يجب على المجيب عند ما سُئِلَ لِمَ ارتفع الفاعل أن يجيب بقوله:« إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله:إنّما ارتفع بفعله...وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أنْ تكون هنا علّة وعلّة العلّة وعلّة علّة العلّة.»[30].

الدور:

الدور لغةً يدلُ على إحداقِ الشيءِ بالشّيءِ من حواليه: يقال دَارَ يَدُورُ دَوَرَاناً[31].

أمّا اصطِلاحاً فيظهر أنّ ابن جني قد وَظَّفَهُ بمفهومين اثنين، أحدهما يتّفق ومفهوم المتكلمين والصوفيين[32] ،بينما يتّفق الثاني مع مفهوم الفقهاء، فالمفهوم الأوّل عقد له ابن جني باباً سماه (في دور الاعتلال) ،ويصف هذا المفهوم فيقول:« ذهب محمد بن يزيد [المبرد ت 285هـ] في وجوب إسكان اللام في نحو ضربْن وضربْت إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل، وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا إنّما وجبت لسكون ما قبله ،فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا»[33]؛أي يعلل سكون الباء بحركة

الضمير(الفتحة) لكي لا يتوالى ثلاث حركات ،ثمّ يعلل حركة الضمير بالسكون على الباء التي قبلها ،فالدور إذن« هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر»[34]،أو كما لمّح ابن جني إلى أنّه تارة يعتلّ للأوّل بالثاني ثم يدور تارة أخرى فيعتلّ للثاني بالأوّل ،وبالرغم من هذا فقد عدّ ابن جني مذهب المبرد شنيع الظاهر،ثم نراه يستخدم المصطلح في باب (الدور والوقوف منه على أول رتبة) وينسبه إلى أبي حنيفة ،مما يدلّ على أنّ المصطلح فقهي، «وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقضي التغيير فإنْ أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت فإذا حصلت على هذا وجب أنْ تقيم على أوّل رتبة ولا تتكلف عناءً ولا مشقة»[35] ،أي أنْ يؤدي بك تصريف الكلمة الواحدة عبر مراحل إلى حالتها الأولى ،ومثّل لذلك بـ(قويت) إذا أردت أنْ تبني منها مثل رسالة،«فتقول في التذكير:قواءة وعلى التأنيث قواوة»أمّا في جمعها فتقول قواوٍ،« فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف،وأمّا وزن (قواوة) فهو (فعالة) من القوة فإنّ الأصل فيها بالهمز:قواء ثمّ يلزمك ثانياً أنْ تبدل من هذه الهمزة الواو»[36]،وهكذا إلى ما لا غاية منه من الإبدال الذي يرجع صاحبه إلى أوّل رتبة انطلق منها، وهو كما نرى يختلف عن المعنى الأوّل في (دور الاعتلال)، ولقد فرّق بينهما النجار في هامش الخصائص،كما أنّه فرّقَ بين الدور والدوران اللذَين التبسا على العلماء ظناً منهم أنّهما واحد[37]،كما أنّ هناك مصطلحات أخرى وردت عند ابن جني لا يسمح المجال للتفصيل فيها جميعاً، منها إدراج العلّة واختصارها ،وحكم المعلول بعلتين ،والعلّة الواقفة غير المتعدية، والعلّة غير المستحكمة[38] ،ولم يتعرّض ابن جني لمسالك العلّة كما جاءت عند السيوطي، ويبدو أنّه أشار إلى مصطلح من مصطلحاتها ،وهو التقسيم ،وهو مصطلح فقهي ورد في مسالك العلّة عند الفقهاء التي يسمونها أضرب إثبات العلّة بالاستنباط[39]،وجعل ابن جني المصطلح في باب أسماه "باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح" ،«وذلك كأن تقسم نحو:مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول لا يخلو من أنْ يكون فَعْلاَن أو مَفْعَالا أو فَعْوَالا»[40]، ثم يستقرّ على مثال واحد بعد إقصاء كلّ الأمثلة المحتملة الأخرى،وقد تسمى العلّة السبب كما لاحظنا فيما سبق، ويسميها الأنباري الجامع أيضاً[41].

كما يشير في هذا الباب إلى مصطلح آخر، وهو تعارض العلل ،والتعارض من اعْتَرَضَ ويقال: اعترض في الأمر فلان إذا أدخل نفسه فيه...وعَارَضْتُ فلاناً في السير إذا سرت حياله، وعارضتهُ مثل ماصنع إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك ومنه اشتقت المُعَارَضَة[42]،وجعل ابن جني تعارض العلل موضعين« أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر»[43] نحو:كرفع المبتدأ فيعتل لرفعه بالابتداء، أمّا الكوفيون فيرفعونه إمّا بالخبر وإمّا بما يعود عليه من ذكر فهناك حكم واحد تتنازعه علّتان، أمّا الموضع الثاني،هو « الحكمان المختلفان

دعت إليهما علتان مختلفتان»[44] نحو إعمال« أهل الحجاز ما النافية للحال وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل»[45] فاقتضى ذلك علّتان مختلفتان.

إذن لاحظنا من خلال هذه الصفحات مدى اعتناء ابن جني بالتعليل، فتوسّع فيه وعقد له أبواباً كثيرة، فاقت أبواب السماع والقياس، حتّى تكاد تكون أصلا من أصوله، وبذلك عُدَّ أوّل من فصّل فيها، كما لاحظنا أيضاً أنّ دراسته هذه في مجال العلّة هو انعكاس لتأثره بعلم الكلام ،ويظهر هذا- خاصةً- من خلال مصطلحي العلة الموجبة والعلة المجوزة، وطريقة التفريق بينهما، وكذا تفريقه بين العلّة والسبب.

الإحالات

1-طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ج1

2-الإيضاح في علل النحو للزجاجي،تح مازن المبارك دار العروبة القاهرة ،ص66

3-المصدر نفسه ص38

4-المصدر نفسه ص15

5-نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين لحسن خميس الملخ ،دار الشروق عمان الأردن،ط1، 2000م

6- لسان العرب لابن منظور مادة (علل) تح عامر أحمد حيدر دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1424،1هـ 2003م،ج562/11

7-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي تح عدنان درويش محمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت،ط1419،2هـ1998م،ص620، 621

8- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري لسعود بن غازي أبو تاكي دار غريب القاهرة،ط1425،1هـ2004م،ص336

9-أصول النحو دراسة في فكر الانباري لمحمد سالم صالح دار السلام القاهرة ط1، 1427هـ-2006م

10-الخصائص لابن جني تح النجار ،ج48/1 وينظر هامش ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،بين علماء اللغة القدامى والمحدثين

لعبد الفتاح حسن على البجة دار الفكر عمان الاردن،ط1، 1419هـ 1998م،ص93

11-الخصائص 48/1

12-المصدر نفسه48/1

13-المصدر نفسه49/1

14-ينظر المصدر نفسه 87/1،ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ،ص68

15-ينظر الخصائص 88/1،وينظر خصائص التأليف النحوي،ص341

16-التعريفات للجرجاني ،تح مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسن الدار البيضاء المغرب ط1،1427 هـ 2006م،ص36

17-ينظر هامش الخصائص 144/1

18-المصدر نفسه1/145
19-المصدر نفسه1/145
20-المصدر نفسه1/150
21-ينظر هامش المصدر نفسه1/144
22-الكليات،ص56
23-الخصائص1/147،146
24-ينظر نظرية التعليل في النحو العربي،ص66، 107
25-الخصائص1/164
26-المصدر نفسه 1/164، 165
27-ينظر تعريف الإمالة وأسبابها في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تأليف القاضي ابو بكر الباقلاني دار المعرفة بيروت
ط4،1398هـ 1978م،ج1/120،وشرح ابن عقيل تح،محي الدين ،ج2،ص478 وما بعدها.
28-الخصائص1/165،164
29-ينظر الأصول في النحو لابن السراج تح عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ط4، 1420هـ 1999م،ج1/35
30-الخصائص1/173
31-مقاييس اللغة لأحمد ابن فارس تح شهاب الدين أبو عمرو دار الفكر بيروت ط2، 1418هـ 1998م،ص369
32-ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تح علي دحروج مكتبة لبنان ناشرون بيروت،ط1، 1996م،ج1/811
33-الخصائص1/183
34-الكليات ص447
35-الخصائص1/208
36-المصدر نفسه1/209
37-ينظر التفريق بين معنى الدور عند ابن جني في هامش الخصائص1/208،والتفريق بين الدور و الدوران في هامش الكتاب
نفسه1/183
38-ينظر الخصائص1/169 174 181
39-مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ص445،والاقتراح في أصول النحو للسيوطي،تح حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
الجريسي ،القاهرة،ط2، 1422هـ-2001م،ص195
40-ينظر الخصائص3/67
41-ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص333
42-المقاييس ص755
43-الخصائص1/166
44-ينظر المصدر نفسه 1/167
45-المصدر نفسه 1/167